ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Baraa Naseer Jarmat Al Khafaji

College of Law, University of Wasit

Email: bgarmat@uowasit.edu.iq

Keywords:

linguistics, criminology, discourse analysis, crimes, cybercrime.

Article info

Article history:

Received 25.Mar.2025

Accepted 29.Apr.2025

Published 25.May.2025

Integration of Forensic Linguistics and Discourse Analysis in Combating Cybercrime: Case Studies from Iraq

A B S T R A C T

In recent years, Iraq has witnessed a significant increase in cybercrime , making it a major challenge affecting social stability and national security. In light of this challenge, the need for new methods to combat these crimes has emerged, including the integration of various disciplines, such as modern linguistics, discourse analysis, and technology.

The integration of forensic linguistics and discourse analysis is an effective tool for understanding the linguistic patterns and messages used by cybercriminals, as it allows researchers and security agencies to identify the perpetrators and their methods, I chose to study this topic to demonstrate the importance of language in the judicial system in uncovering digital crimes, whether in the form of audio or text, and to study specific cases from Iraq. This can only be achieved by employing the capabilities of language to decode these codes, and by employing language and technology specializations to confront modern challenges.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol59.Iss2.4330

التكامل بين اللسانيات الجنائيّة وتحليل الخطاب في مكافحة الجرائم السيبرانيّة
دراسة حالات من العراق

م.د. براء نصير جرمط الخفاجي

كليّة القانون، جامعة واسط

الملخص:

شهد العراق في السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في الجرائم السيبرانيّة، ممّا جعلها تحدّيا كبيرا يؤثر على الاستقرار الاجتماعيّ والأمن الوطنيّ، وفي ظلّ هذا التحدّي، ظهرت الحاجة إلى وسائل جديدة لمكافحة هذه الجرائم، بما في ذلك الدمج بين تخصصات مختلفة، مثل: اللسانيات الحديثة، وتحليل الخطاب، والتكنلوجيا.

ويُعدّ التكامل بين اللسانيات الجنائيّة وتحليل الخطاب أداة فعّالة لفهم الأنماط اللغويّة والرسائل التي يستعملها المجرمون السيبرانيون، إذ يتيح للباحثين والجهات الأمنيّة تحديد هويّة الجناة وأساليبهم، واخترت دراسة هذا الموضوع؛ لبيان أهميّة

اللغة في الجهاز القضائيّ للكشف عن الجرائم الرقميّة سواء كانت على شكل صوتيات أو نصوص ، ودراسة حالات محددة من العراق، ولا يكون ذلك إلاّ بتوظيف إمكانيات اللغة في فكّ تلك الشفرات، وتوظيف تخصصات اللغة والتكنولوجيا في التصدي للتحدّيات الحديثة.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات، الجنائيّة، ، تحليل، الخطاب، الجرائم، السيبرانيّة.

❖ **المقدمة:**

انتشرت الجرائم الإلكترونيّة في الآونة الأخيرة بسبب انتشار شبكات الإنترنت وفتح مجالات كثيرة للاستفادة منها والذي فرضته هذه التقنيات الحديثة والتدفق الغزير للمعلومات والتي يمكن استخدامها للمصلحة البشريّة ، إذ يعدّ مكافحة الجريمة السيبرانيّة كآلية لتعزيز الأمن والسلم الدوليّ، وذلك بالاستعانة باللغة لتطبيق القانون، والحدّ من تلك الجرائم والكشف عليها، فهناك جرائم تحدث في الفضاء الرقميّ بالاعتماد على اللغة ، مثل: جرائم العنصريّة اللفظيّة كالشتم والتنمر والسبّ على فئة أو ديانة أو عرق أو جنس، وهناك جرائم عند تتبع لغة التواصل بين أطرافها يمكن أن يصل المحقق إلى نتائج فيها، فهذا النوع من الجرائم لا يمكن أن نتجاهل التحليل اللغوي فيها.

- **أهميّة الموضوع:**

وقد وقع اختياري لدراسة (التكامل بين اللسانيات الجنائيّة وتحليل الخطاب في مكافحة الجرائم السيبرانيّة: دراسة حالات من العراق)؛ لأنّي لم أجد دراسة تناولت هذا الموضوع إلّا بعض الإشارات له، ولأهميته في التحقيق الجنائيّ والحدّ من الهجمات السيبرانيّة والجرائم المرتبطة بعمليات التهديد والاختطاف والإرهاب الإلكترونيّ وانتحال الهويّة، فالمتحرّي الجنائيّ بالاستعانة بعلم اللسانيات الجنائيّة وتحليل الخطاب اللغويّ يمكن أن يصل إلى تحديد هوية المجرم والكشف عنه.

- **إشكاليّة الموضوع:**

تكمن إشكالية البحث فيما يلي: كيف تسهم اللغة المكتوبة والمنطوقة في الكشف عن الجرائم السيبرانيّ؟ وكيف يسهم تحليل الخطاب في تتبع الأنشطة الإجراميّة في الفضاء الرقميّ؟ وما هي أبرز الجرائم الإلكترونيّة في المجتمع العراقيّ؟

- **منهجية الموضوع:**

لمعالجة إشكالية الموضوع قسّمت هذا البحث على ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول: مفهوم اللسانيات الجنائيّة والجرائم السيبرانيّة، واشتمل على ثلاثة فروع: أولا: مفهوم اللسانيات الجنائيّة، ثانيا: مفهوم تحليل الخطاب وأهميته، ثالثا: مفهوم الجريمة السيبرانيّة .

المبحث الثاني: دور اللغة في الكشف عن الجرائم السيبرانيّة النصّيّة والصوتيّة، وقد ضمّ فرعين: أولا: دور اللغة في الكشف عن الجرائم السيبرانيّة النصّيّة، ثانيا: دور اللغة في الكشف عن الجرائم السيبرانيّة الصوتيّة.

المبحث الثالث: دور تحليل الخطاب في التنبؤ بالجرائم السيبرانيّة، استعراض حالات من المجتمع العراقيّ، واشتمل على فرعين، أولا: دور تحليل الخطاب في سياق الجرائم السيبرانيّة، ثانيا: دراسة حالات واقعيّة من المجتمع العراقيّ.

المبحث الأوّل: مفهوم اللسانيات الجنائيّة والجرائم السيبرانيّة

أولا: مفهوم اللسانيات الجنائيّة:

١- مفهوم اللسانيات:

يُعدّ علم اللسانيات من العلوم الحديثة كان أوّل ظهوره في ألمانيا (Linguistik)، وبعد ذلك استعمل في الدراسات اللغويّة في فرنسا (Linguisique) سنة ١٨٢٦م، ثمّ استعمل في إنجلترا (Linguistics) سنة ١٨٥٥م.

أمّا عند الثقافة العربيّة الحديثة المعاصرة ظهر مصطلح اللسانيات سنة ١٩٦٦م، على يد الباحث الجزائريّ عبد الرحمن الحاج صالح (حساني، ٢٠١٣م، ٢٣).

وعُرّفت اللسانيات بأنّها " الدراسة العلميّة والموضوعيّة للسان البشريّ من خلال الألسنة الخاصّة بكلّ مجتمع، فهي دراسة اللسان البشريّ، تتميز بالعلميّة والموضوعيّة " (محمد، ٢٠١٦م، ٦٢).

وتعرف اللسانيات بأنّها الدراسة العلميّة للغة والمقصود بالعلميّة : " دراسة اللغة وبحثها عن طريق الملاحظات المنظمة والتجريبيّة التي يمكن إثباتها بالاستناد إلى نظرية عامّة ما لبنية اللغة " (الوعر، ١٩٨٨م، ١).

أمّا موضوع اللسانيات حسب ما ذكره العالم دي سوسير، فهو معطًى بشريّ، وظاهرة كونيّة خارجة عن نطاق التاريخ والزمن والعُرف، وينظر للسانيات على أنّها وظيفة إنسانيّة عامّة ، وهذا ما يسمى باللسانيات النظرية أو التطبيقيّة (الوعر، ١٩٨٨م، ١).

وتعدّ اللسانيات التطبيقيّة من الحقول المعرفيّة الحديثة، فهي الجانب التطبيقيّ للسانيات العامّة، الذي أرسى دعائمها العالم اللغويّ دي سوسير، وقد عرّفها على أنّها: " استخدام المعرفة اللغويّة في حلّ المشكلات الأساسية المتعلقة باللغة، إذ أنّها تطبيق وممارسة، والتطبيق هو تقنية تجعل الوصول إلى الأفكار المجردة ونتائج البحوث ممكنا، كما تجعلها ذات صلّة بالعالم الحقيقيّ فهو علم يتوسط بين النظرية والتطبيق " (الشويرخ، ٢٠١٨م، ١٢).

وتقف اللسانيات التطبيقيّة عند الجانب التعليميّ فقط، بل تتوسع إلى الكثير من الحقول المعرفيّة، كما لها القدرة على محاورة العلوم الأخرى، إذ تشمل اللسانيات التطبيقيّة حقول متنوعة، ومنها: اللسانيات الأدبيّة ، واللسانيات الاجتماعيّة، واللسانيات الحاسوبيّة، واللسانيات القضائيّة (عليوي، والعناتي، ٢٠٠٩م، ١٢).

واللسانيات القضائية (forensic linguistics) ترجمت إلى الكثير من الترجمات منها: اللسانيات الشرعيّة، اللسانيات الجنائيّة، اللسانيات القانونيّة، وعلم اللغة القضائيّ (حميدي، وهدروق، ٢٠٢٢م، ١٠).

٢- مفهوم الجنايّة:

تعريف الجناية في اصطلاح الفقهاء: هو التعدّي على البدن بما يتطلب قصاصا، أو مالا (الخن، والبُغا، والشربجي، ١٩٩٢م، ٣/ ٩٠٤)، كما عُرّفت الجناية على أنّها فعل محرّم شرعا سواء كان الفعل على النفس أو المال أو غير ذلك، لكن جرى عُرف الفقهاء على إطلاق اسم الجناية على الأفعال الواقعة على نفس الإنسان أو أطرافه وهي القتل والضرب والجرح والإجهاض، بينما أطلق بعضهم لفظ الجناية على جرائم القصاص والحدود (ابن نجيم، (د.ت)، ٨/ ٢٦٨).

أمّا مفهوم الجناية في القانون العراقي هي: الجريمة المعاقب عليها بإحدى العقوبات التالية: إمّا السجن المؤبد، أو السجن من ثلاث سنوات إلى خمس عشرة سنة، أو الإعدام (قانون العقوبات العراقي: المادة (٢٤)).

٣- مفهوم اللسانيات الجنائيّة:

تعدّ اللسانيات الجنائيّة (Forensic linguistics) أو ما يعرف بعلم اللغة الجنائيّ من العلوم الحديثة، وتنضوي تحت علم اللسانيات التطبيقيّة الذي عرّفه عبده الراجحي بأنّه: " "ميدان تلتقي فيه علوم مختلفة حين تتصدى لمعالجة اللغة الإنسانيّة " (الراجحي، ١٩٩٥م، ١٢)، من خلال هذا التعريف يتضح أنّ اللغة ترتبط بالعلوم الإنسانيّة، والعلوم القانونيّة منها، فهي أقرب العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة باللسانيات، فالقوانين تقوم على ضبط لغة الإنسان وسلوكه، فتكون اللغة إمّا دليلا يستخدم أو تكون الجريمة بذاتها.

وقد بزغ علم اللسانيات الجنائيّة من قبل الغربيين في سنة ١٩٦٨م عندما حلل جان سفارتفيك (Jan svartvik) أقوال تيموثي جون إيفانز (Timothy Jhon Evans) وذلك من خلال تحليل نصّ مقابلة الشرطة مع مجرم قتل زوجته وطفله (اوسون، ٢٠٠٨م، ٢).

و وضعت دراسات روجر شوي (Roger Shuy) في بداية الثمانيات من القرن الماضي اللبنات الأساسيّة لعلم اللسانيات الجنائيّة، إذ عالجت الدراسات الكثير من المجالات الجنائيّة والنزاعات المدنيّة التي تشكل اللغة جزءا من البيانات المتاحة أو كلّها. وانشأت في منتصف التسعينات بعض المراكز الأكاديميّة المتخصصة في هذا المجال، إذ انشأت الجمعيّة العالميّة لعلم اللغة الجنائيّ، ومكانها في الولايات المتحدة الأمريكيّة، International Association for Forensic and Legal Linguistics (IAFLL)، وكذلك الجمعيّة العالميّة لعلم الأصوات الجنائيّ، The International Association for Forensic Phonetics (IAFP) ، ومقرها في بريطانيا، كما ظهرت بعض المجلات والدوريات المتخصصة (عمر، ٢٠٠٨م، ٢٧٨-٢٧٩).

وقد حاز هذا العلم على اعتراف الدوائر العدليّة في كثير من الدول المتقدمة، مثل: بريطانيا، وألمانيا، وأستراليا، والمجر، والنمسا، والسويد، ففي تلك الدول انشأت المختبرات اللغويّة الجنائيّة، إذ يقوم بالعمل فيها مجموعة من اللغويين المتدربين، فيقومون بتقديم شهادتهم إلى الدوائر القانونيّة والمحاكم من خلال فحص البيانات الصوتيّة، أو الأدلة اللغويّة المكتوبة لإثبات صحّة نسبتها للمتهم أو نفيها عنه (عمر، ٢٠٠٨م،٢٧٩).

ولعلماء العرب المسلمين السبق في هذا العلم، وخاصّة علماء الحديث فهم أوّل من استعمل أساليب هذا العلم، وذلك في إثبات صحّة نسبة الأحاديث النبويّة للرسول (ﷺ)، إذا استعمل الإمام الطبريّ – رحمه الله– اساليب هذا العلم في الكشف وإثبات صحّة تلك الأحاديث الشريفة (عمر، ٢٠٠٨م، ٢٧٦).

وتعرف اللسانيات الجنائيّة بأنّها تطبيق نظريات علم اللغة على القضايا الجنائيّة، للمساعدة في نفي أو إثبات الأدلة (الرشودي، (د.ت)، ٢١٠).

وأورد د. عبد المجيد الطيب عمر (عمر، ٢٠٠٨م، ٢٧٨-٢٧٩) مجموعة من المصطلحات التعريفيّة لعلم اللسانيات الجنائيّة، وهي:

عرّف أشر (Asher) (١٩٩٤) اللسانيات الجنائيّة على أنّها: " فرع من فروع علم اللغة التطبيقي، وهو علم يقوم على دراسة وتحليل وقياس البينات اللغويّة المصاحبة لوقوع الجريمة بهدف تحديد هوية الجاني أو المتهم ".

أمّا كوبوسوف (Koposov) (٢٠٠٣) فعرّفه على أنّه: " العلم القائم على دراسة النصوص التحريريّة والشفهيّة ذات الصلّة بالجرائم والخلافات القانونيّة أو المسائل المتعلقة بإجراءات التقاضي أو ما يتعلق بلغة القانون ومدى وضوحها وكيفية إصلاحها وإتاحتها لفهم الأشخاص العاديين والمتخصصين على السواء " .

وأشار بيرينان (Brennan) (٢٠٠١) إلى أنّ " هناك خلافا في مفهوم هذا المصطلح في أوساط الباحثين في هذا المجال، فالبعض يحصره في استخدام تقنيات ونظريات علم اللغة للتحرّي في الجرائم التي تشكّل البينات اللغويّة فيها جزءا من القرائن، أو كلّ القرائن والأدلّة الجنائيّة أو المدنية الموجودة في مسرح الجريمة أو النزاع، أمّا البعض الآخر من الباحثين فيوسعون مفهوم هذا المصطلح ليشمل دراسة كل ما سبق إضافة إلى دراسة كلّ العلائق القائمة بين اللغة والقانون " .

ومن خلال هذه التعريفات نستشف منها أنّ اللسانيات الجنائيّة ما هي إلّا الاحتكام إلى اللغة من خلال الأدلة الصوتيّة أو المكتوبة لكونها وسيلة من وسائل إثبات جريمة أو نفيها.

مجالات اللسانيات الجنائيّة:

يضمّ علم اللسانيات الجنائيّة مجالات كثيرة ومتنوعة تساهم في الكشف عن بعض الجرائم، ومنها (الرشودي، (د.ت)، ٢١١- ٢١٥):

أ- إثبات هوية المتحدّث (**Speaker Identification**): ويقصد به التعرف على هوية الأشخاص من خلال عينات من اللغة المسجلة المنطوقة (الصوت)، وهي أكثر نجاحا من اللغة المكتوبة، بسبب تمييز الصوت الإنساني، بينما المكتوب يعتمد على فهم لغة الشخص.

ب- تحقيق هوية المؤلف (**Author Identification**): وهو التعرف على الأشخاص من خلال النصوص التي كتبوها، وذلك من خلال مقارنة نماذج وعينات من نصوص كتبوها.

ت- تحليل الخطاب (**Discourse Analysis**): وهو القيام بتحليل خطاب الشخص بالاعتماد على الإجابة عن أسئلة افتراضية، نحو: " من هو الشخص الذي ابتدأ الحوار؟ وهل كان المتهم موافقا على المشاركة في ارتكاب جريمة ما؟ أم كان مرغما على القيام بعمل اجرامي ما " .

ث- علم اللهجات (**Dialectology**): وهو التعرف على هويّة الشخص من خلال معرفه لهجته، فمن خلال ذلك يمكن نفي أو إثبات التهمة الموجه له.

ج- تحليل اللغة الأصلية للمتحدّث (**Linguistics Analysis for Determination of Origin**): وذلك بتحليل اللغة الأصلية للمتحدّث ومعرفة اللغة الأم، فطريقة كلام الشخص تكشف هويته ومكان ولادته ونشأته.

ح- لغة القانون (**Legal Language**): وهي اللغة التي تُكتب بها النصوص القانونيّة، وهي لغة غير مفهومة للعوام.

ثانيا: مفهوم تحليل الخطاب وأهميته:

مفهوم تحليل الخطاب: يُعدّ تحليل الخطاب " فرع من فروع اللسانيات الجنائيّة يُظهر وظيفة كلّ جزء من الكلام المنطوق أو المكتوب من خلال التفسير والشرح. يعتمد هذا الفرع على آليات الهرمينوطيقا والسيمياء لفهم السياق والتفاعل اللغويّ " (الحافي، ٢٠٢٣م، ٨)، وذكر تيرسما (Tiersma) أنّ تحليل الخطاب يمدّنا بمعلومات مفيدة في الإجراءات القانونيّة سواء في كلام المتهمين أو في استجواب المتهمين من قبل المتحرّي أو أثناء المحاكمة (نهاري، وشوك، ٢٠٢٤م، ٢٧١).

أهميّة تحليل الخطاب في اللسانيات الجنائيّة، هي (الحافي، ٢٠٢٣م، ٩):

١-يساهم في فهم دوافع المجرمين من خلال دراسة الخطابات المتعلقة بهم.

٢-يساعد في تحليل الأدلة اللغويّة المتاحة لتوجيه التحقيقات.

٣-يُسلط الضوء على التواصل بين الجاني والمجني عليه من خلال دراسة الخطابات القريبة من الحادثة.

٤-يقوم على تحليل الخطابات الإلكترونيّة ووسائل التواصل الاجتماعيّ في سياق الجرائم الرقميّة.

ثالثا: مفهوم الجريمة السيبرانيّة:

اختلف تسمية هذه الجريمة عبر المراحل الزمنية لتطورها، ففي البدء اطلق عليها إساءة استعمال الكمبيوتر، كما اطلق عليها باحتيال الكمبيوتر، والجرائم المعلوماتيّة، والجرائم التقنية العالية، وجرائم الهاكرز، فجرائم الإنترنت، إلى آخر المصطلحات الجرائم السيبرانيّة (جار الله، ٢٠١٧م، ٧٠).

فلم يستقر فقهاء القانون على تعريف واحد ويرجع سبب ذلك إلى حداثة الجرائم السيبرانية ولاختلافات الثقافات والقوانين بين الدول.

فبعضهم عرّف الجرائم السيبرانيّة على أنّها: " التي تتمّ بواسطة الكمبيوتر أو أحد وسائل التقنية الحديثة على كمبيوتر آخر، مع ضرورة توفر شبكة اتصال فيما بينهما " (مهمل، ٢٠١٧م، ١٩).

وعرفها بعضهم بأنّها: " نشاط إجراميّ تستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة أو هدف لتنفيذ الفعل الإجراميّ المقصود " (القرعان، ٢٠١٧م، ١٩).

وعُرفت أيضا بأنّها: " أي جريمة يكون متطلبا لاقترافها أن تتوافر لدى فاعلها معرفة بتقنية الحاسب " (رستم، ٢٠٠٤م، ٤٠٧).

- **خصائص الجريمة السيبرانية:** تتميز الجرائم السيبرانيّة بمجموعة خصائص ومنها (لطفي، ٢٠٢٠م، ٣٨):

أ- ترتكب الجريمة بواسطة أجهزة إلكترونيّة كالحاسب الآلي والهواتف الخلوية.

ب- جرائم خفية فيصعب اكتشافها لضعف القدرة الفنية للضحية بالمقارنة مع مهارات المجرم الفنية والعلميّة المتقدمة لقدرته على إخفائها.

ت- السرعة في التنفيذ فقد لا يتطلب تنفيذها إلّا ثواني.

ث- تحدث الجرائم عن بعد، فيمكن للمجرم تنفيذ جريمته وهو في دولة بعيدة عن المجني عليه.

ج- جرائم عابرة للحدود، فلا حدود جغرافية تُعيقها؛ لارتباط العالم بشبكة واحدة.

ح- تعدّ جرائم صعبة الإثبات، وتكمن صعوبتها أنّها جريمة لا تترك أثر بعد ارتكابها، وتحتاج لخبرة فنية يصعب على المحقق التقليديّ التعامل معها، وكذلك يعتمد مرتكبيها على الخداع والتضبيب لذا يصعب كشفها.

خ- تعدّ جرائم ناعمة لا تحتاج إلى مجهود عضلي ولا عنف بخلاف بعض الجرائم التقليدية.

- **أنواع الجرائم السيبرانيّة:** للجريمة أصناف كثيرة تختلف باختلاف دوافع مرتكبيها، ومنها (لطفي، ٢٠٢٠م، ٣٨):

أ- الهواة : ويعني بهم الذين يرتكبون الجرائم بدافع التسلية دون ضرر كبير على المجني عليه.

ب- القراصنة: وهم الذين يخترقون أمن النظم المعلوماتية، وذلك بالدخول إلى أنظمة الحاسبات والحواجز الأمنية، والهدف من ذلك إمّا بدافع التسلية أو الفضول أو إلحاق الضرر إمّا بالسرقة أو العبث بها.

ت- المهووسون: وهم مجنونون هدفهم تحطيم كلّ الأنظمة.

ث- الحكومة الأجنبية: ويستعمل الفضاء الإلكتروني في مجال التجسس.

ج- الجريمة المنظمة: وهي ما يضمّ عصابات المافيا.

ح- المتطرفون: هم جماعة تستعمل شبكات التواصل لبث أفكارهم السياسيّة والدينيّة المتطرفة.

المبحث الثاني: دور اللغة في الكشف عن الجرائم السيبرانيّة النصّيّة والصوتيّة

أثّر التقّدم الحضاريّ الذي اجتاح العالم في العصر الحديث في كافة مجالات الحياة الإنسانيّة، قد طال هذا التأثير الجريمة والمجرم، فمن نتاج التطور الحضاريّ ظهور تقنية المعلومات التي تعدّ العامل الأساسي الذي أحدث ثورة هائلة في مجال الاتصالات واستعمالات الحاسب الآلي والإنترنت لوظائف مختلفة، وفي الوقت نفسه ولّدت كثير من السلوكيات التي تعدّ إجراميّة وفقا للقانون وقواعد التجريم، وبما أنّ اللغة أداة تواصل أساسيّة بين البشر؛ لذا يمكن أن تكون أداة للكشف عن الجرائم في عالم الجرائم السيبرانيّة، ويمكن للغة المستعملة في النصوص والتسجيلات الصوتيّة أن تقدم دلائل حيوية وتساهم في الكشف عن هوية الجاني وفهم عمله، لذا سيقسم في هذا المبحث على قسمين: الأول : دور اللغة في الكشف عن الجرائم السيبرانيّة النصّيّة، والثاني: دور اللغة في الكشف عن الجرائم السيبرانيّة الصوتيّة.

أولا: دور اللغة في الكشف عن الجرائم السيبرانيّة النصّيّة:

تلعب لغة الاتصال دورا حاسما في الكشف عن الجرائم الإلكترونيّة، لا سيما تلك التي تتضمن نصوصا، ويعدّ علم اللسانيات الجنائيّة مجالا يتخصص في تحليل الخصائص اللغويّة للأفراد المتورطين في قضايا قانونيّة.

ولمعرفة الجاني فلا بدّ من دراسة النصوص المكتوبة في سياق قانوني، وفي سياقات تحقيقات الشرطة، وسنعرض بعض الإجراءات الجنائيّة في تحليل النصوص المكتوبة:

أعربت جانيت كوتيريل عن أنّ لسانيات النصوص لها دور مهم في ترشيح مشتبه به أو استبعاد مشتبه به، فذكرت أنّ اللسانيّ الجنائيّ يمكن أن يساهم في أيّ مرحلة من مراحل القضيّة سواء في التحقيق الأولي أو في الاستئناف للإدلاء برأيه في الإقرارات والتفسيرات والألفاظ (Cotterill, 2010, 578).

وقد استدركت جانيت كوتيريل أنّ النصوص (المدونات) في اللسانيات الجنائيّة قد يقتصر في بعض الحالات القضائيّة والجنائيّة على ما يحصل عليه من نصوص غير منظمة ولا منضبطة بمنهجية معينة بخلاف ما تكون عليه النصوص عادة، وهذا يعدّ تحدّيا للمحلل اللسانيّ، وقد أوردت بعض ما يطلق عليه (نصوص) متاحة في مجال اللسانيات الجنائيّة:

- رسائل الانتحار.
- رسائل التهديد
- رسائل الإرهاب.
- رسائل الابتزاز
- طلبات الفدية.
- الإيميلات.
- رسائل الجوال النصيّة (Cotterill, 2010, 579).

وذكر أولسون ولشينبرورز أنّ مفهوم الجريمة السيبرانيّة يشمل ما له علاقة بالجريمة ما يتضمن اللغة ويحتاج إلى تحليل لغويّ، مثل: التنمر، والتحرش، التزوير وغير ذلك، كما ذكرا أنّ الجريمة السيبرانيّة هي: الجرائم المرتكبة بهدف إجرامي ضدّ مجموعات أو أشخاص بدافع الإضرار بهم أو للإضرار بسمعتهم بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك من خلال الوسائل الإلكترونيّة والرسائل النصّيّة لأجهزة الهواتف الجوالة (Olsson and Luchjenbroers, 2014, 137).

وأشار بومان إلى أنّ النت مجال للإرهاب فمن خلال القراءة والتحليل المتعمقين يمكن فهم ما يقوله الإرهابيون أو يبثونه من رسائل لغويّة يمكن أن يكشف لنا معلومات تقييم أفعالهم ومقاصدهم، ولكي نستفاد من نصوص الإرهابيين يجب أن نفاد من الدراسات اللغويّة الحديثة وذلك بتحليل المضمون (Bowman, 1987, 33).

ومن أمثلة الكشف عن جريمة عن طريق تحليل رسائل الهاتف النصّيّة، هو ما حدث في عام ٢٠١٢م في انجلترا، إذ استطاع المحقق جون أولسن وهو متخصص في مجال اللسانيات الجنائيّة الكشف عن شخصيّة قاتل السيدة ديانا، إذ كشف أنّه عشيقها دايفيد ريان، وذلك من خلال تحليله لطريقة كتابة الرسائل المرسلة من هاتف الضحية وتركيبتها اللغويّة والفواصل التي وضعت بين الكلمات، فلكي تضيع معالم الجريمة أرسل القاتل من هاتف الضحية رسالة تطلب من أصدقائها عدم الاقتراب من منزلها، وقد توصل المحقق أولسن إلى شخصية القاتل من خلال تحليله للفواصل الغريبة التي وضعت بين جمل الرسائل، إذ اكتشف أنّ ديانا تستعمل الوقفة لإنهاء جملها في حين استعمل القاتل الفراغات بعد علامة الاستفهام عند إرساله الرسالة، ومن هنا بدأ المحقق كشف حيثيات وملابسات الحادث ومعرفة الفاعل، فمن خلال ذلك يتبين أنّ علم اللسانيات القانونيّة يسهم في فكّ الكثير من شفرات النصوص للوصول إلى حقيقة معينة (بوعبدلي، ٢٠٢٢، ٧٢).

وقد تنوعت الجرائم السيبرانيّة النصّيّة ومن هذه الجرائم:

١- خطاب الكراهيّة:

نعني بخطاب الكراهيّة هو: الخطاب الذي يعمل على بث الكراهيّة والتحريض على النزاعات والصراعات على أساس العرق أو اللون أو الطائفة، والتحريض على تهميش الآخر وانكاره ونشر الفتنة والفساد والاتهام بالخيانة (عبيد، وميلود، ٢٠٢١م، ٦٩٥).

كما يعرّف خطاب الكراهيّة على أنّه " نوع من الخطابات التي تتضمّن هجوما، أو تحريضا، أو انتقاصا من شخص أو مجموعة من الأشخاص لعدّة أسباب، كالعرق، أو الدّين، أو النّوع الاجتماعيّ ، أو الإعاقة، أو الرأي السّياسيّ، أو الطبقة الاجتماعيّة، أو الهويّة الجنسية ... إلخ . وعادة ما يتطور هذا الخطاب ليؤصّل إلى الكراهية، والتّمييز، والتّعنيف ضدّ حاملي تلك الصّفات " (القشيي، ٢٠١٦م، ٦).

ولم يتوقف الأمر عند دراسة وتحليل خطاب الكراهية، بل شهدت السنوات الأخيرة نموا وتوسعا في دراسة اللغة الهجوميّة، وقد نشرت دعوة " رسالة بريد إليكتروني من لسانيات المتون يوم٩ جولاي٢٠١٩م " من مجلة " تقنيات اللغة واللسانيات الحاسوبية (Journal for Language Technology and Computational Linguistics)"، إذ نُشر في الدعوة المرفقة أنّ اللغة الهجوميّة وما يتصل بها مثل اللغة المسيئة، والعدوان اللفظيّ، وخطاب الكراهيّة، وغيرها حظي بتسليط الضوء عليه في أنواع السلوك لهذه اللغة عبر الإنترنت مثل التصيّد والمطاردة والتسلط والتنمر الرقميّ، فقد بُذلت جهود كبيرة من قبل الباحثين في مجال الحاسب لاستكشاف الأنماط اللغويّة للغة الشتم والسبّ، فقد صُنفت اللغة السيئة عدّة تصنيفات حاسوبيّة كلغة صريحة أو ضمنية، أو من صدرت منه أو نوع اللغة كالتي تسيء إلى العرق أو الجنس أو الدين أو غيرها (العصيمي، ٢٠٢٠م، ١٣٥-١٣٦).

ومن خطاب الكراهيّة التشهير ونعني به الإساءة إلى شخص في عرقه أو دينه أو اجتماعيّا، وقد يستخدم المدّعي عليه وسائل التواصل الاجتماعي بالتشهير لغويّا بشخص شكّ فيه أو فهمه خطأ فيقوم بمحاولة تشويه سمعته، وهذه تعدّ جريمة لغويّة (العصيمي، ٢٠٢٠م، ١٣٨).

٢- إيهام العدالة بانتحار القتيل لإخفاء الجريمة:

في بعض الجرائم يعمل المجرمون على إخفاء جرائم قتلهم وذلك بإيهام الآخرين أنّ الضحية ارتكب الانتحار، وقد تناول أولسون ولشينبرورز في مبحث (جريمة أم انتحار)، إذ ذكرا أنّ في بعض الجرائم اكُتشف أنّ شخص ارتكب جريمة قتل واراد إيهام الشرطة بأنّ الضحية انتحرت، واكتشف ذلك من خلال اللغة التي استعملت بها الرسالة النصّيّة في جهاز الضحية، وقد حاول التشبه بلغة المقتول وتقليدها؛ لكن عند التحليل اللساني الجنائيّ اثبت أنّها لغة القاتل (Olsson and Luchjenbroers, 2014, 147).

٣- الإرهاب:

لا يستهدف الإرهاب شخص واحد، بل يستهدف دولا وطوائف ومنشآت أمنية، وذكر أولسون ولشينبرورز في مبحث (الإرهاب السيبراني) أنّ الإنترنت يعدّ أداة استراتيجية للإرهاب ومناصريهم المتطرفين، واللغة هي مادة الإنترنت، فدور اللساني الجنائيّ تحليل اللغة لدى هذه الجماعة (Olsson and Luchjenbroers, 2014, 150)، وأشار آري كروقلانسكي وشيرا فيشمان إلى أنّ الجماعات الإرهابيّة يستعملون لغة ومفردات مضللة، ومن ذلك لفظ (الشهيد) لقتلاهم، ولا يستعملون (الإرهابي) كما نسميهم نحن، وكذلك يروجون في خطاباتهم إلى التضحية بالنفس من أجل الأمة، والعيش الأبدي ، والزواج من الحوريات، والخلود للمنتحر (الإرهابي)، في المقابل يطلقون ألفاظ على أعداهم بـ(أبناء الكلاب والقرود) أو (المرتدين) أو (الشياطين) أو (الزنادقة)، في مثير من الأحيان يطلقون عليهم بـ(أعداء الله) أو (الكفار).(Kruglanski and Fishman, 2009, 150).

٤- الجرائم الجنسيّة:

وهو التعدي اللفظي أو الاستدراج للتعدي الجسدي عن طريق التواصل الاجتماعي، وذكر أولسون ولشينبرورز أنّ موضوع التحرش الجنسي والاستدراج قد يتسببان باختفاء الضحية أو انتحارها أو مقتلها، فالتحرش ليس عملية سهلة ينتهي بانتهاء الجُرم، فهو وإن كان لفظيّا فقد ينتهي به إلى التطاول باليد أو الاعتداء فله آثار جسيمة قد تستمر مدى الحياة للضحية، لذا من الضروري الدراس اللساني الجنائيّ في مثل هذه القضايا (Olsson and Luchjenbroers, 2014, 148).

ويحدث التحرش أو الاستدراج عندما تبدأ الرسائل النصّيّة بين الضحية والمجرم، ويوهم المتحرش ضحيته بأنّه طفل مثله، فلكي يطمن المجرم الضحية يتقمص لغة طفل آخر ثمّ يتحول الخطاب إلى استغلال جنسي مقابله المال أو تهديد بالفضح، وذكر أولسون ولشينبرورز أنّ وظيفة اللسانيات الجنائيّة هي قياس النية المجرم بالنظر إلى لغته، فيلاحظ من خلال التحليل للغة المجرم أنّه لا يضيّع وقتا طويلا مع الضحية، فيكشف المجرم بعد فترة قصيرة من المراسلة عن رغباته، فأفضل طريقة للكشف عن التحرش السيبراني والاستدراج هو دراسة اللغة التي يحدث بها التحرش أو الاستدراج، فقد أصبحت دراسة استراتيجيات التحرش حاسوبيا مجالا خصبا تناوله الباحثين بالدراس اللغويّ اللسانيّ الجنائيّ (Olsson and Luchjenbroers, 2014, 149).

ثانيا: دور اللغة في الكشف عن الجرائم السيبرانيّة الصوتيّة:

أ- مفهوم الصوت والبصمة اللسانيّة:

يُعرف الصوت بأنّه: " ظاهرة فيزيائيّة تصدر عن الإنسان في مناسبات شتى عن طريق جهاز النطق؛ إذ يكتسب الكلام لدى الإنسان خواص ذاتية تنطوي على مميزات فردية " (صبح، ٢٠١٢م، ٢٢).

أمّا البصمة اللسانيّة فهي توجه " يرمي إلى كشف سمات الفرد الكلامية الخاصة بطريقة علميّة عن طريق رصد التجاوزات النصّيّة للمتكلّم ومراقبة الانحرافات عند المتكلّم كتكرار صوت أو لازمة أو مجافاة الترتيب التقليدي لنظام الجملة، أو بناء تسلسلات متشابهة من الجمل، بغية الكشف عن رؤى المتكلّم وملامح تفكيره وما وراء ألفاظه وسياقاته من معنى ومغزى، من أجل خدمة المحكمة ورجال القانون في التوصل إلى أدلة تساعد في حلّ القضايا التي تكون اللغة جزءا من أدلتها " (الهندي، وبني عامر، ٢٠٢٠م، ١٢٢)، ويسهم هذه الانحرافات في كلام المتحدثين في الكشف عن شخصيّة المتهم، أو استبعاد أشخاص عن دائرة الاتهام الذين لا تنطبق عليهم السمات الصوتيّة.

وعرّفت البصمة اللسانيّة (الصوتيّة) بأنّها: " مجموعة السمات التي تجعل المتكلّم أو الكاتب فريدا من نوعه " (أولسون، ٢٠٠٨م، ٣٧)، فهو البحث في سمات مميزة في كلام الجاني في قضايا الجرائم السيبرانيّة التي تكون عن طريق البصمة الصوتيّة التي يسجلها الجاني فمن خلالها يتمّ الكشف عن شفرات الجريمة من خلال الاستعانة باللغة.

ب- العلاقة بين البصمة الصوتيّة وعلم الأصوات:

تربط البصمة اللسانيّة وعلم الأصوات علاقة وثيقة، فمهمة الأصوات ترجمة الأفكار ونقلها للعالم الخارجي ثمّ تنتقل إلى ذهن المخاطَب ليتمكن من فهمها، وتعتمد البصمة الصوتية على مبدأين هما (فارح، ٢٠٢١م، ٤٨٢):

- يمتلك كلّ شخص جهازا صوتيّا لا يماثل الشخص الآخر، فالأعضاء التي تساعد في إخراج الصوت هي: الفم، اللسان، الأسنان، القفص الصدري ...إلخ، وتختلف من شخص إلى آخر من حيث الشكل والحجم.
- لكلّ شخص نظاما عصبيا خاصّا هو المسؤول عن التحكم بالجهاز الصوتيّ.

ولا تخلو جملة أو عبارة منطوقة في علم الأصوات من نغمات معينة تكسو المنطوق كلّه، وهذا ما يجعل لكلّ شخص نغمة خاصّة تميزه عن غيره، وكذلك الأسلوب يختلف باختلاف الأشخاص (بشر، ٢٠٠٠م، ٢١)، وهذا ما يعتمد عليه الباحث الجنائيّ في الوصول إلى صاحب الصوت، والتعرف عليه، أو ترشيح أشخاص معينين.

وفي الرسم الطيفي الآتي نلاحظ كيفية تحديد صاحب الصوت (الغامدي، ٢٠٠٥م، ٢٥):

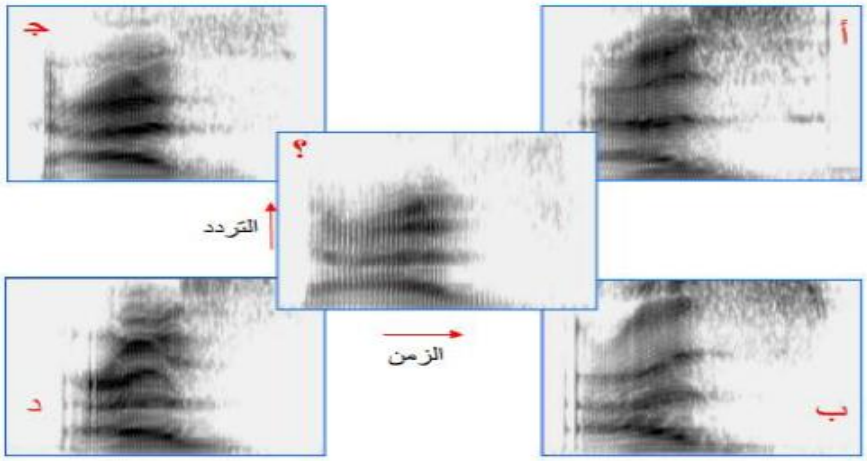

رسم توضيحي1يوضح الرسم الطيفي للكلمة "عزّ"

من خلال الرسم الطيفي لكلمة (عزّ) نلاحظ أنّ " مثلما نطقها أربعة متحدثين مختلفين (أ، ب، ج، د). الرسم الطيفي الذي في الوسط هو لأحد المتحدثين الأربعة. نستنتج من تتبع النطق الرنيني فقط أنّ الرسم الطيفي المجهول هو للمتحدث (ج) " (الغامدي، ٢٠٠٥م، ٢٥).

فيمكن للباحث الجنائيّ التعرف على صاحب الصوت، لتحديد هوية المجرم، إذ يعدّ ذلك دليلا جنائيا يمكن الاعتماد عليه في إثبات الجريمة السيبرانيّة.

وقد يستعين خبراء الصوت بالرسم البياني لتحديد الصوت والشكل الآتي يوضح ذلك (الغامدي، ٢٠٠٥م، ٢٦):

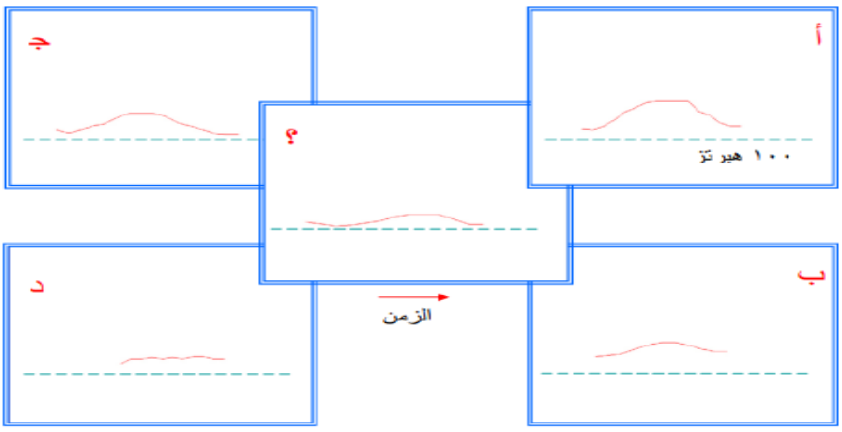

رسم توضيحي2 يوضح الرسم البياني لتردد الصوت أثناء نطق كلمة عزّ

فيتضح من خلال الرسم البياني أنّ صاحب الصوت هو المتحدث (ج)، فبمكان الرسم البياني الكشف عن هوية المتحدث.

ج- العلاقة بين البصمة الصوتيّة والعلم الجنائيّ:

تعدّ بصمة الصوت دليلا جنائيا على أساس نظرية التفريد الجنائيّ كما هو حال بصمة الأصابع، فلكلّ شخص خصائص صوتيّة، فلا يمكن أن نجد شخصين يتمتعان بنفس المقدرة والأسلوب في النطق عن طريق تحريك الشفاه واللسان واللهاة، فهذا أمر يتعذر حدوثه، وذكر كيرسا أنّ فرصة احتمال أن يكون لشخصين الاستعمال الديناميكي نفسه لأنماط اللفظ: الأسنان، والشفتان وغيرها لتمييز الأصوات هو احتمال ضعيف (صبح، ٢٠١٢م، ٢٣).

ومعرفة الحالات النفسيّة مفيدة لمن يعمل في مراكز الاتصال، وقد ذكر أولسون ولشينبرورز إلى أنّ معرفة المشاعر والحالات النفسيّة من نبرة الصوت ليس بالأمر السهل، فمن المهم للعاملين في قطاع الأزمات والكوارث أن يكونوا قادرين على التمييز بين أن يكون المتصل (الذي يهدد أو يبلغ بأنّه ينوي للانتحار) فعلا يريد الانتحار أو أنّه لا يريد الانتحار ويريد جذب انتباه شخص إليه ليفرغ شحنة عواطفه، وهناك بعض الإشارات التي يمكن من خلالها التفريق بين الخطر الفعلي المحدق بالمتصل وبين مجرد التنبيه، ومنها:

- تتغير نبرة الصوت انخفاضا وارتفاعا، وهذا يعطي انطباعا بحالة المتصل.
- خشونة الصوت.
- سرعة الحديث وبطؤه (Olsson and Luchjenbroers, 2014, 120).

وتسعى التقنية اليوم لجعل البصمة اللسانيّة تشارك في تطور البحث الجنائيّ والتحري. سواء كان ذلك بردع مرتكبي الجرائم من انتحال صفة غيرهم أو القبض عليهم وذلك بالتعرف عليهم بعد ارتكابهم الجريمة، ومن خلال ذلك يمكن حصر البصمة اللسانيّة في محورين أساسيين هما:

المجال الوظيفي: وتعتمده المؤسسات " وذلك بالتأكد من أن من يحمل هوية ما هو صاحبها الفعلي. لحماية الأشخاص من أن تزور هوياتهم والذي يتمّ عندما ينتحل شخص ما هوية شخص آخر ويستخدمها في ارتكاب جريمة. وهذا مرتبط كذلك بالطاقات التي تستخدم للدخول على منافذ معينة كبطاقة الائتمان وبطاقة الصراف الآلي " (الغامدي، ٢٠٠٥م، ٢٨)، وذلك لحماية الزبائن من السرقة والانتحال.

المجال الجنائيّ: ويعتمد على هذا المجال رجال التحري للتعرف على المجرمين، ويتمّ ذلك بتسجيل الصوت قبل أو أثناء أو بعد الجريمة، وقد يكون هذا التسجيل، مكالمة هاتفية، أو أجهزة أمن منشآت، أو التسجيل باستخدام الحاسب الآلي، وقد تكون أجهزة التسجيل التقليدية أو الرقمية الحديثة (الغامدي، ٢٠٠٥م، ٢٨).

وبذلك تعمل البصمة الصوتيّة على منع وقوع الجرائم السيبرانيّة كتحديد منتحلي الشخصيات ومنعهم من ارتكاب الجرائم، أو تتبع أثر المجرمين بواسطة أجهزة التحليل الصوتي.

خ- عقبات التحقيق بالبصمة اللسانيّة:

لا يمكن الاعتماد على التحري والتحقيق بالبصمة اللسانيّة في كلّ الظروف، ففاقد الحسّ النطقي لا يمكن التحقيق معه من خلال تقنية البصمة الصوتيّة لتعذر نطقه.

كما أنّ هناك عناصر تشوش وتغيير النغمة الصوتيّة للمتحدث بسبب المرض أو استخدام أجهزة معينة يصعب على رجال التحري التحقق من صوت المتحدث، ويسمح للمجرم التخفي وراء هذا العيب، فيكون الجهاز الصوتي عرضة للمؤثرات المرضية كالزكام أو النفسيّة كالخوف والغضب وغير ذلك (الغامدي، ٢٠٠٥م، ١٩).

ومن ذلك يتبيّن لنا أنّ التحقيق بالبصمة الصوتيّة في الجرائم السيبرانيّة لا يمكن الاعتماد عليه لوجود في بعض الاحيان معيقات قد تكون تقنية أو مرضيّة أو نفسيّة.

المبحث الثالث: دور تحليل الخطاب في التنبؤ بالجرائم السيبرانيّة، استعراض حالات من المجتمع العراقيّ

أصبحت الجرائم السيبرانيّة في العصر الرقميّ المتسارع واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الأفراد والمجتمعات والحكومات، ومع الاعتماد المتزايد على الإنترنت في الحياة اليوميّة وتطور وسائل التواصل، ظهرت الحاجة إلى أساليب وأدوات جديدة للكشف المبكر عن الأنشطة الإجراميّة والحدّ منها، ويعدّ تحليل الخطاب أداة فعّالة في الكشف عن الجرائم السيبرانيّة، إذ يقوم على دراسة النصوص والأنماط اللغويّة لإدراك النوايا والأنشطة المحتملة التي ترتبط بالجرائم السيبرانيّة، ويقسم هذا المبحث على مطلبين: المطلب الأول: دور تحليل الخطاب في سياق الجرائم السيبرانيّة، والمطلب الثاني: دراسة حالات واقعيّة من المجتمع العراقيّ.

أولا: دور تحليل الخطاب في سياق الجرائم السيبرانيّة

إنّ تحليل الخطاب من الأدوات المحوريّة لفهم السلوك الإنسانيّ والتفاعل الاجتماعيّ، وخاصّة في العالم الرقميّ، إذ تتزايد الجرائم السيبرانيّة بشكل متسارع، ولتحليل الخطاب دورا حيويا في الكشف عن السلوك الإجراميّ في العالم الرقميّ من خلال فهم الأنماط اللغويّة والمضامين النصّيّة التي يستخدمها مرتكبو الجرائم، والأساليب المستعملة في تحليل الخطاب في الجرائم السيبرانيّة تشمل:

١- تحليل النصوص الرقمية (Digital Text Analysis):

يقوم هذا الأسلوب على معالجة النصوص المكتوبة مثل الرسائل، والبريد الإلكتروني، التدوينات، ويعتمد في ذلك على تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) مثل تحليل المشاعر، والتعرف على الكلمات المفتاحية، وتصنيف النصوص (Jurafsky, 2021, 35).

٢- تحليل السياق (Contextual Analysis):

يتمحور حول كيفية استعمال اللغة في سياقات معينة لتحديد المعاني المخفية أو التلميحات التي قد تشير إلى نية إجرامية، من خلال خوارزميات تعلّم الآلة التي تستند إلى السياق اللغويّ (Bhatia, 2013, 16).

٣- تحليل المحتوى (Content Analysis):

يستخرج الأفكار الرئيسية والأنماط المتكررة من النصوص. يُستعمل للكشف عن الأنماط الإجرامية، مثل: الاحتيال أو التحريض (Weber, 1990, 65).

٤- تحليل المشاعر (Sentiment Analysis):

يُستعمل لتحديد النغمة العاطفية للنصوص (مثل العداء، الغضب ، أو القلق)، ويُمكن أن يُشير إلى نوايا تهديدات أو تخريبية (Liu, 2015, 45).

٥- تحليل الصوت والخطابة (Phonetic and Speech Analysis):

يعمل على تحليل الأنماط الصوتيّة للكشف عن هوية المتحدث أو نواياه، يُستعمل لتحديد المشتبه بهم من خلال الرسائل المسجلة أو المكالمات الصوتيّة (Hollien, 2002, 26).

٦- تحليل الشبكات الاجتماعيّة (Social Network Analysis):

تقوم على دراسة الخطاب في منصات التواصل الاجتماعيّ لملاحقة الأنشطة الإجراميّة، ويُستعمل هذا الأسلوب لتحديد التفاعل بين المستخدمين واكتشاف الحسابات المشبوهة (Boyd, 2007, 24).

٧- تتبع الإشارات اللغويّة (Linguistic Markers):

يتتبع استعمال كلمات أو تعبيرات محددة تشير إلى سلوك إجرامي أو غير طبيعيّ، ومثل ذلك التعابير التي تُستعمل في التهديد أو الاحتيال (Coulthard, 2010, 45).

ثانيا: دراسة حالات واقعيّة من المجتمع العراقيّ

شهد المجتمع العراقيّ في السنوات الأخيرة الكثير من التحولات والتغيرات على مختلف جوانب الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، ومن بين هذه التحولات والتغيرات برزت قضايا اجتماعيّة في ظل التطور التكنلوجيّ وهي الجرائم الإلكترونيّة، مثل: جرائم الابتزاز، والإرهاب، والتشهير، والاحتيال وغيرها، وسنلقي الضوء في هذا المطلب على بعض الجرائم الإلكترونيّة التي تمّ رصدها في العراق عن طريق التحليل اللغويّ، ومن أبرز الجرائم الإلكترونيّ في العراق، هي:

١- الابتزاز الإلكترونيّ:

إنّ انتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعيّ واستعمالها الكثير في العراق أدى إلى ارتفاع نسبة الجرائم الإلكترونيّة، ويُعدّ الابتزاز الإلكترونيّ أبرزها.

وتُعدّ جريمة الابتزاز الإلكترونيّ من أخطر الجرائم الإلكترونيّة على الدولة والمجتمع، إذ تؤدي إلى التفكك الأسري والطلاق إلى جانب الآثار النفسيّة الكثيرة، وما جعلها أكثر خطورة هي صعوبة إثباتها، إذ يستعمل المجرم التكنولوجيا الحديثة ممّا يصعب كشفه (الشمري، ٢٠٢١، ١٢٦).

ومثال على الابتزاز الإلكترونيّ الذي يتمّ الكشف عنه عن طريق التحليل اللغويّ للرسائل والمكالمات، هو ما كشفت عنه مديرية الشرطة المجتمعيّة في وزارة الداخليّة عن ١٩٥٠ حالة ابتزاز إلكتروني تمّ رصدها خلال عامّ ٢٠٢٢ معظم ضحاياه من النساء، من بينهن فتيات في سنّ المراهقة وأطفال دون سنّ١٤ عام (www.skynewsarabia.com, 2023).

٢- الاحتيال الإلكترونيّ:

الاحتيال الإلكترونيّ هو نوع من الجرائم التي تُنفذ عبر الإنترنت أو وسائل الاتصالات الرقميّة، إذ يقوم الجاني باستعمال تقنيات مبتكرة لخداع الأفراد أو الشركات للحصول على معلومات حساسة أو أموال بشكل غير قانونيّ (قشقوش، ١٩٩٢م، ٢٠).

وقد رصدت وزارة الداخليّة في العراق عصابة في محافظة الأنبار متورطة في عملية اختراق وسرقة أموال من إحدى شركات الدفع الإلكتروني (ماستر كارد) العاملة في المحافظة، وأشار جهاز الأمن الوطني إلى أنّ "العملية تمّت بعد جهد استخباري مكثف، استخدمت فيه تقنيات تحليل البيانات وتتبع الأنشطة المشبوهة على الإنترنت" (www.albawaba.com, 2025). فمن خلال استخدام تقنيات تحليل البيانات وتحليل الخطاب اللغويّ لأفراد العصابة، وذلك عن طريق تتبع الرسائل النصّيّة والصوتيّة والمكالمات تمكّنت جهات الأمن من القبض عليهم.

٣- الإرهاب الإلكترونيّ:

عرّف مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكيّ الإرهاب الإلكترونيّ بأنّه: " هجوم متعمد وذو دوافع سياسية ضدّ المعلومات وأنظمة الكمبيوتر وبرامج الكمبيوتر والبيانات التي تؤدي إلى عنف ضدّ أهداف غير قتاليّة من قبل مجموعات فرعيّة أو عملاء سريّين"، ويستهدف المنشآت العسكريّة، والمؤسسات الماليّة والمصرفيّة، والمطارات، ومحطات الطاقة، ومصافي النفط، وأنظمة المياه (الشمريّ، ٢٠٢١، ١٢٨).

وقد وظّفت التنظيمات الإرهابيّة من قبيل تنظيم القاعدة وكيان داعش الإرهابيّ الفضاء السيبرانيّ لبث أفكارها الهدامة، وجمع الأموال، وتجنيد الأشخاص، وتنفيذ عملياتهم الإرهابيّة على أرض الواقع، وعمد الإرهاب في العراق منذ التغيير السياسيّ في العام ٢٠٠٣ على تفكيك اللحمة الاجتماعيّة، وارتفع مواقع الجماعات الإرهابيّة الإلكترونيّة إلى أكثر من (٥٠) ألف موقع في عام ٢٠١٦، وأكدت دراسات حديثة أنّ قرابة (٨٠%) من الذين التحقوا بالتنظيمات الارهابيّة ولا سيما كيان داعش تمّ تجنيدهم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعيّ، كما يمتلك كيان داعش أكثر من (٤٥) ألف حساب على تويتر، وينشر يوميّا قرابة (٩٠) ألف تغريدة (الشمريّ، ٢٠٢١، ١٢٩).

وواحدة من الطرق التي يستعين بها الأمن السيبرانيّ للكشف عن الإرهاب الإلكترونيّ هي تحليل الخطاب اللغويّ من خلال منشوراتهم على مواقع التواصل الاجتماعيّة، وعادة ما يستعملون صيغ لغويّة معينة، ومن ذلك:

أ- تستعمل الجماعات الإرهابيّة كلمات ورموز مشفرة لتجنب الكشف عن رسائلها، ومثل هذه الرموز: المصطلحات الدينيّة أو آيات قرآنيّة (futureuae.com, 2016).

ب- تنشر الجماعات الإرهابيّة خطابات تحريضيّة التي تدعو للعنف أو التطرف.

ت- استعمال لغة العاطفة والمؤثرة، للتجنيد، مثل: استعمال لفظة (الشهيد) بدلا من (انتحاري) (Kruglanski and Fishman, 2009, 150).

ث- إرسال أو نشر رسائل تهديد تستهدف أفراد أو مؤسسات.

٤- التسقيط السياسيّ:

التسقيط هو: "إشاعة صفة أو صفات لا يحبّها الفرد والمجتمع لهذا الشخص وتخلّ بسمعته ودوره ومركزه الحالي الرسمي والاجتماعي. والتسقيط ظاهرة اجتماعية، تتخذ جوانبا وأوجها عدّة، منها أن تكون على شكل فردي، غرضها النيل من فرد منافس. أو جماعي من خلال نسب صفات وأفعال وممارسات إلى عائلة أو أسرة أو جماعة اجتماعية معينة أو مذهب دينيّ أو فكريّ أو حزب سياسي معين ما ليس لديه، والغرض بالنتيجة هو التضليل والحطّ من قدره وتشويه صورته " (الهاشميّ، ٢٠١٠، مقال).

وفي تموز ٢٠٢٢ بثّ صحفي عراقيّ مجموعة من الملفات الصوتيّة لشخصيّة سياسيّة بارزة في العراق على حسابه الشخصيّ في موقع (إكس) تطرقت إلى ملفات خطيرة تتعلق بعمل هذه الشخصيّة السياسية، في حين أنكر السياسيّ هذه التسجيلات ووصفها بـ(المفبركة)، أي: مزيفة، ومع كلّ تسريب صوتيّ يظهر للعلن ويتمّ تناقله من خلال وسائل التواصل الاجتماعيّ يرافقه إنكار لحقيقة التسجيل الصوتيّ، وأنّه مختلق وكذب، ومنهم من يوجه الاتهامات إلى برامج الذكاء الاصطناعيّ التي أصبحت قادرة على تكوين ملفات صوتيّة تتطابق مع أصوات الأشخاص الحقيقية، ووضح المتخصص في الذكاء الاصطناعيّ سعيد الكلبانيّ بأنّه يمكن للذكاء الاصطناعيّ توليد أصواتاً مطابقة للحقيقة لحدّ كبير. فالعملية تتمّ بتقليد الأصوات Voice Cloning، وفيه يتمّ استخدم ثوان من مقطع صوتيّ بشري وتتعلّم منه الخوارزميات ليتمّ بعد ذلك تحويل نصّ إلى صوت مطابق للصوت البشري الحقيقي، وهذا التزييف يكون في أغلب الحالات بأنّ تظهر شخصية معينة وتنطق بكلمات لم يقلها الشخص ولكن تظهر بصوته، وأضاف الكلبانيّ أنّ كشف الدول أو المؤسسات والأفراد تقليد الأصوات، أو ما يعرف بالتزييف العميق الصوتيّ (Audio Deep fake) ممكناً على رغم صعوبة الكشف وتعقيده من دون ذكاء اصطناعيّ مضاد أو أدوات متقدمة، فيمكن كشف التزيف باستعمال خوارزميات متطورة تعتمد على الذكاء الاصطناعيّ، وذلك بتحليل الأنماط الصوتية الصغيرة التي قد لا تكون ملاحظة للأذن البشريّة معتمدة في ذلك على تفاصيل غير طبيعية في الترددات الصوتيّة للمقاطع المزيفة. والذكاء الاصطناعي المضاد من خلال الخوارزميات المدربة

على كشف التزييف الصوتيّ من خلال مقارنة الأنماط في التسجيلات مع قواعد بيانات تتضمن أمثلة صوتيّة (يونس، ٢٠٢٤، www.independentarabia.com).

فمن خلال ذلك نجد أنّه أصبح من السهل الكشف عن جريمة الانتحال الإلكترونيّ لشخصيات سياسيّة بهدف التسقيط، وذلك من خلال التكنلوجيا الحديثة التي تعمل على تحليل الخطاب اللغويّ للمنتحل.

وقد يتمّ التسقيط السياسيّ من خلال نشر الأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعيّ، مثل: "فيسبوك" و"تويتر" التي تسيء بسمعة المرشح خلال فترة الانتخابات، وهذه الحملات تضمّنت نشر معلومات مضللة أو صور مفبركة بهدف التأثير على سمعتهم. ويتمّ الكشف عن بعض هذه الحالات من خلال تحليل النصوص والخطاب المستخدم في المنشورات.

❖ **الخاتمة:**

أ- النتائج:

عند دراستي لهذا الموضوع توصلت إلى جملة من النتائج، ومنها:

١-حاز علم اللسانيات الجنائيّة على اعتراف الدوائر العدليّة في كثير من الدول المتقدمة مثل بريطانيا، وألمانيا، وأستراليا، والمجر، والنمسا، والسويد، ففي تلك الدول انشأت المختبرات اللغويّة الجنائيّة، إذ يقوم بالعمل فيها مجموعة من اللغويين المتدربين، فيقومون بتقديم شهادتهم إلى الدوائر القانونيّة والمحاكم من خلال فحص البيانات الصوتيّة، أو الأدلة اللغويّة المكتوبة لإثبات صحة نسبتها للمتهم أو نفيها عنه.

٢-لعلماء العرب المسلمين السبق في علم اللسانيات الجنائيّة، وخاصة علماء الحديث فهم أول من استعمل أساليب هذا العلم، وذلك في إثبات صحّة نسبة الأحاديث النبوية للرسول (ﷺ).

٣-أنّ مفهوم الجريمة السيبرانيّة يشمل ما له علاقة بالجريمة ما يتضمن اللغة ويحتاج إلى تحليل لغوي، مثل: التنمر، والتحرش، التزوير وغير ذلك.

٤-تعمل البصمة الصوتيّة على منع وقوع الجرائم السيبرانيّة كتحديد منتحلي الشخصيات ومنعهم من ارتكاب الجرائم، أو تتبع أثر المجرمين بواسطة أجهزة التحليل الصوتي.

٥-التحليل الجنائيّ الرقميّ، يركز هذا المجال على جمع وتحليل الأدلة الرقميّة المتعلقة بالجرائم السيبرانية، ويشمل ذلك تحليل النصوص والبيانات الرقميّة لفهم سياق الجريمة وتحديد المسؤول عنها.

ب- التوصيات:

من خلال دراستي لهذا الموضوع أقترح بعض التوصيات لقطاعات قوى الأمن الداخلي الوطني، ومنها:

١- تدريب متخصصين لغويين قادرين على تحليل النصوص اللغويّة للمساهمة في الكشف عن الجرائم السيبرانيّة التي تكون اللغة فيها الدليل الأقوى.

٢- إنشاء مراكز بحثيّة متخصصة في مجال اللسانيات الجنائيّة والقضاء والقانون.

٣- وضع كوادر من الفنيين والتقنيين لهم خبرة ومهارة عالية في مجال السيبراني.

٤- من المهم رفع الوعي القانوني لدى المحققين والقضاة، والوعي بأهمية تحليل الخطاب كأداة لفهم الأدلة الرقمية وتفسيرها بشكل صحيح.

٥- العمل على إجراء دراسات مقارنة بين الجرائم السيبرانيّة في مختلف الثقافات واللغات؛ لفهم الأنماط العالميّة والمحليّة.

٦- الاستعانة بالأدوات الرقميّة والتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعيّ في تحليل النصوص اللغويّة والكشف عن الجرائم السيبرانيّة.

❖ **المصادر:**

▪ **الكتب المطبوعة:**

- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد (ت٩٧٠هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط٢، دار الكتاب الإسلامي، بيروت، (د.ت).
- أولسون، جون، علم اللغة القضائي مقدّمة في اللغة والجريمة والقانون، تر: محمد بن ناصر الحقباني، جامعة الملك سعود، (د.ط)، السعودية، ٢٠٠٨م.
- أولسون، دزجزن، علم اللغة القضائي، مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، ترجمة :محمد بن ناصر الحقباني ، النشر العلمي والمطابع، السعودية، ٢٠٠٨م.
- بشر، كمال، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- جار الله، عبد العزيز بن غرم الله آل، جرائم الإنترنت وعقوباتها وفق نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي دراسة مقارنة، ط١، دار الكتاب الجامعي، الرياض، ٢٠١٧م.
- حساني، أحمد، مباحث في اللسانيات، ط٢، منشورات كلية الدراسات الإسلاميّة والعربيّة، دبي ، ٢٠١٣م.
- الخن، مصطفى، والبُغا، مصطفى، الشربجي، علي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، ط٤، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٢م.
- الراجحي، عبده، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، ، دار المعرفة الجامعية، بيروت، ١٩٩٥م.
- الشويرخ، صالح ناصر، قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقيّة، ط١، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠١٨م.
- العصيمي، صالح بن فهد، اللسانيات الجنائيّة: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، ط١، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٢٠م.
- عليوي، حافظ إسماعيل، والعناتي، وليد أحمد، أسئلة في اللسانيات حصيلة نصّ قرن من اللسانيات في الثقافة العربيّة، ط١، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط، ٢٠٠٩م.
- القرعان، محمود أحمد، الجرائم الإلكترونيّة، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧م.
- قشقوش، هدى، جرائم الحاسب الآلي في التشريع المقارن، ط١، دار النهضة العربيّة، القاهرة، ١٩٩٢م.
- القشيبي، عبد الكرمي، خطابات الكراهية وقود الغضب– نظرة على مفاهيم أساسيّة في الإطار الدولي، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، ٢٠١٦م.
- لطفي، خالد حسن أحمد، الدليل الرقمي ودوره في إثبات الجريمة المعلوماتية، ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٢٠م.
- محمد، عاطف فضل، مقدمة في اللسانيات، ط٢، دار المسيرة للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٦م.
- الوعر، مازن، واقع أساسية في علم اللسانيات الحديث، ط١، دار دلاس، دمشق، ١٩٨٨م.

▪ **الرسائل والأطاريح:**

- حميدي، صفا، وهدروق، رندة، اللّسانيات الجنائيّة وّدورها فّي حل قّضايا السرقات العلمية دراسة تحليليّة، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر، ٢٠٢٢م.
- مهمل، أسمامة، الإجرام السيبراني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٧م.

▪ **الدوريات:**

- بوعبدلي، جمال، اللسانيات الجنائيّة واللغة العربية بين لغة القانون وقانون اللغة، مجلة القانون والعلوم البينية، م١، ع١، الجزائر، ٢٠٢٢م.
- الحافي، منال إمحمد علي، اللسانيات الجنائيّة ودورها في الكشف عن الجريمة، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، م٣، ع١٢، المغرب، ٢٠٢٣م.

- رستم، هشام محمد فريد، الجرائم المعلوماتية أصول التحقيق الجنائيّ الفني واقتراح إنشاء آلية حربية موحدة للتدريب التخصصي، ط٣، جامعة الإمارات المتحدة كلية الشريعة والقانون، م٢، الإمارات، ٢٠٠٤م.
- الرشودي، إبتسام بنت عبد الرحمن، اللسانيات والصوتيات الجنائيّة، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، م٢، ع٧، السعودية، (د.ت).
- الشمري، مصطفى إبراهيم سلمان، الجرائم الإلكترونيّة وتأثيرها في العراق، دار نون للطباعة والنشر، العراق، ٢٠٢١م.
- صبح، عمر عبد المجيد، بصمة الصوت وأثرها في الإثبات الجنائيّ، مجلة البحوث الأمنية، م٢١، ع٥٢، الرياض، ٢٠١٢م.
- الصحفي، روان بنت عطية الله، الجرائم السيبرانيّة، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، ع٢٤، الرياض، ٢٠٢٠م.
- عبيد، بلال، وميلود، مراد، حرية الرأي والتعبير عبر فيسبوك وخطاب الكراهية " دارسة تحليلية على عينة من منشورات صفحة Kabylie News Opinion and expression Freedom via Facebook and hate speech Analytical study on a sample of publications of Kabylie New page، مجلة الرواق للدارسات الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي أحمد زبانة، جامعة غليزان، م٧، ع٢، الجزائر، ٢٠٢١م.
- عمر، عبد المجيد الطيب، علم اللغة الجنائيّ :نشأته وتطوره وتطبيقاته، ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، م:٢٣ ، ع: ٤٥، السعوديّة، ٢٠٠٨م.
- الغامدي، منصور بن محمد، البيانات الحيوية: البصمة الصوتيّة، صحيفة الوطن، ع١٦٢٥، الرياض، ٢٠٠٥م.
- فارح، محمد، البصمة اللسانية وأثرها في البحث الجنائيّ، مجلة اللسانيات التطبيقية، م:٥، ع:٢، الجزائر، ٢٠٢١م.
- نهاري، حورية، وشوك، أنوار، اللسانيات الجنائيّة: اللغة في ميزان العدالة، مجلة الكَلِم، م٩، ع١، الجزائر، ٢٠٢٤م.
- الهندي، نور، وبني عامر، عصام، البصمة الكلاميّة بين التطبيقات القضائيّة الغربيّة والعربيّة، مجلة الدراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعية، الجامعة الأردنيّة، م٤٧، ع٤، الأردن، ٢٠٢٠م.

- **المصادر الإنجليزية:**

- Bhatia, V. K. *Analyzing Genre: Language Use in Professional Settings*. Routledge (2013).

- Boyd, D., & Ellison, N. *Social Network Sites: Definition, History, and Scholarship*. *Journal of Computer-Mediated Communication, (2007).

Bowman H. Miller Terrorism and Language: A Text-Based -

Analysis of the German Case. *Terrorism*, 9:4, 373-407, 1987.

Cotterill, Janet How to Use Corpus Linguistics in Forensic -

Linguistics. In: O'Keeffe, Ann. and Michael McCarthy.)eds(. *The*

Routledge Handbook of Corpus Linguistics. 578-590. Routledge, 2010.

- Coulthard, M., & Johnson, A. *An Introduction to Forensic Linguistics: Language in Evidence*. Routledge, (2010).

- Hollien, H *Forensic Voice Identification*. Academic Press, (2002).

- Jurafsky, D., & Martin, J. H. *Speech and Language Processing* Prentice Hall, (2021).

Kruglanski, Arie W. & Shira Fishman,. What makes -

terrorism tick? Its individual, group and organizational aspects, Revista

de Psicologa Social: *International Journal of Social Psychology*, 24:2,

139-162, 2009.

- Liu, B., *Sentiment Analysis: Mining Opinions, Sentiments, and Emotions*. Cambridge University Press, (2015).

Olsson, John and June Luchjenbroers. Forensic linguistics-

London ; New York, Bloomsbury. 3rd edition, 2014.

- Weber, R. P. *Basic Content Analysis*. Sage Publications(1990).

- **المواقع الإلكترونيّة:**

- البوابة، www.albawaba.com ،٦، مارس، ٢٠٢٠م.
- سكاي نيوز ، ,www.skynewsarabia.com، ٢٣، سبتمبر، ٢٠٢٣م.
- المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، futureuae.com، ١٥، مارس، ٢٠١٧م.
- الهاشمي، حميد، التسقيط باعتباره ظاهرة اجتماعيّة، elaph.com، ٢٥، فبراير، ٢٠١٠م.
- يونس، غفران، العراق يسقط في شباك توظيف التنصّت سياسيا، www.independentarabia.com، ١٧، سبتمبر، ٢٠٢٤.